

خيبة وغضب حيال القرار الظني في اغتيال لقمان سليم



الفايزون بجوائز لقمان سليم خلال إحياء ذكرى اغتياله أمس.

"أن القاضي جنى على نفسه، وما كتبه عبارة عن مسودة لا تستحق القراءة متخمة بالأضاليل والمغالطات". ولفنت إلى "أن دم شقيقها يستصرخ كل من أحبّ نهجه وبحثه الدائم عن العدل"، وقالت "أن لقمان رأى ما يحدث للشعبة وللبنان حيث قال أخشى أن الشعبة اليوم بحاجة إلى نكبة ليستفيقوا مما هم فيه، فإذا ماتوا استفاقوا لكنهم حتى الساعة لم يستفيقوا، والقاضي لم يستفق".

: "قاضي التحقيق لم يمتنع عن البتّ بالطلبات التي قدمناها فحسب؛ بل قطع الطريق على الجهود الرامية إلى تقديم تعاون دولي أمني لكشف الفاعلين خصوصاً من دولة ألمانيا، التي أبدى وفد من السفارة استعداده لتقديم الخبرات في هذا المجال". وعلّقت شقيقة لقمان الأديبة رشا الأميرعلي القرار الظني فقالت "لقمان يُصَلب على صلبان كثيرة، والقضاء عبارة عن مغارة علي بابا، القضاء في بلد دجال يحمي القتل والنهابين، وهو على شاكلة الثكنة العسكرية المُصادرة للإرادة". وأضافت "العدل أسّ المُلك ولن تقوم قيامة لهذا البلد المدّمّر بلا عدالة صارمة وصادقة"، مؤكّدة

تنفيذ المساعدة التقنية". واثار القرار غضب عائلة لقمان سليم وفريق الادعاء الشخصي، الذي عدّ أن قاضي التحقيق "خضع لضغوط مارسها "حزب الله" وتجاهل كلّ المذكرات التي قدّمت له، كما رفض التعاون الدولي في هذا المجال". وأشار فريق الادعاء إلى أن قاضي التحقيق "ضرب بعرض الحائط كل المذكرات التي تقدّم بها والطلبات التي أوردها". وأعلنت المحامية دبالا شحادة، وهي من وكلاء الادعاء، أن "قرار القاضي حلاوي أغفل جوانب مهمّة من التحقيقات التي أجرتها شعبة المعلومات، وقدّمت قرائن عن تورّط أشخاص تابعين لـ"حزب الله" في الجريمة". وقالت شحادة

استعان بكاميرات قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل) بالمنطقة، وجاءت نتائج تحليل محتواها أن الكاميرات المثبتة على مراكز البعثة الدولية لا تلتقط محيطها، وبالتالي لا توجد تسجيلات مراقبة خارج المراكز، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن قاضي التحقيق "التقى بالفعل في 23 أيار 2024 بقنصل السفارة الألمانية لدى لبنان وضابط ارتباط في الشرطة الألمانية، اللذين أبرزوا مجموعة أسئلة تمهيدية ضمّت إلى الملف، وتم إعطاء أجوبة تمهيدية على أن يتمّ عقد اجتماع آخر عند الاقتضاء، إلّا أن الوفد الألماني أعطى لاحقاً جوابه بعدم إمكانية

اثار القرار الظني الذي صدر في ملف اغتيال الناشط والباحث الشهيد لقمان سليم خيبة وغضباً واسعين خصوصاً انه صدر عشية الذكرى الرابعة لاغتيال سليم التي تصادف اليوم. وقد صدر القرار الظنيّ عن قاضي التحقيق الأول في بيروت بائنة بلال حلاوي، الذي أكد فيه "عدم توفر أدلة عن هوية مرتكبي الجريمة لتوقيفهم وسوقهم للعدالة". واكتفى باتهام "مجهولين بالوقوف وراء خطف وتصفية لقمان سليم، وتسطير بلاغ تحرّ دائم لتحديد هوياتهم". وأفاد القاضي حلاوي في قراره الظني، بأن "التحقيقات لم تسفر عن تحديد هوية الفاعلين أو المشتبه بهم، وأن القضاء